الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتجى (١)

في العدد السابق أشارت الآداب إلى نيّتها إصدارَ سلسلة قراءات نقدية في الحركة الشيوعية العربية، بالتوازي (وأحيانًا بالتزامن) مع ملفّاتها عن «العروبة الجديدة.» وعليه، فإنّه ابتداءً من هذا العدد سيتمّ نشر مقال نقدي واحد أو أكثر عن الحركة الشيوعية العربية. وسيتوالى على الكتابة في هذا الموضوع مثقفون وناشطون من فلسطين وسورية ولبنان ومصر والمغرب والولايات المتحدة، منهم: أحمد بهاء الدين شعبان، وسلامة كيلة، وفوّاز طرابلسي، وجورج حداد، وأسعد أبو خليل، وعبد الغفّار شكر، وخليل كلفت، وغازي الصوراني، وياسين الحاج صالح.

الآداب

سلامة كيلة*

أسباب هامشية الحركة الشيوعيّة العربية اليوم

سنبدأ من الواقع الراهن حيث الحركة الشيوعية مفكّكة وهامشيةٌ وتعاني «الشيخوخةَ،» ومن ثم لم تعد قادرة على أن تلعب أيَّ دور جدّي. إنها تحاول أن تعيد إنتاجَ ذاتها فقط ، تحاول أن تستمرّ وأن توجد في «المشهد السياسي » لم تعد ذات شعبية، ولا تأثير لها في الحركة المجتمعية، وهي دون مشروع سياسي يستحقّ هذه التسمية.

لقد قاد انهيارُ المنظومة الاشتراكية إلى ضياع التوجُّه الايديولوجي للحركة الشيوعية، وإلى ضياع أهدافها العامة، وطغى «الميلُ الليبرالي» على قطاعات مهمة فيها، وبات يَحْكمها ميلٌ إلى «التكيّف» مع الوقائع الجديدة. وأدّت الحاجة إلى التجديد، التي أصبحت مسألةً ملحّةً بعد ذلك الانهيار، إلى تفكّكها الفكري، إذ عجزتْ عن تجاوز وعيها ومنطقها النصّي من أجل إعادة بناء رؤيتها ودورها؛ وهذا الأمر جعل «التجديد» إعادةَ إنتاجٍ للرؤى السابقة، أو انقلابًا على تلك الرؤى، أو الأمريْن معًا

هذه النهاية تَفْرض التساؤل عن الأسباب التي قادت إلى ذلك لكنْ، لكي تصبح الإجابة ممكنة، نحدِّد بأنّنا ننطلق **أولاً** من أنّ الحزب هو «الفعل الواعي» في إطار الحركة المجتمعية، لأنّ مهمته تتمثّل في تفعيلها وتنظيم نشاطها من أجل تحقيق أهداف تستطيع فعلاً تحقيقها

وننطلق **ثانيًا** من أنّ «لحظةَ تحوّل» قد برزتْ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تفاقم الصراعُ ضدّ الاستعمار والقوى الإقطاعية المحلية، وقادت الحربُ إلى تحوّل الاتحاد السوفييتي قوّةً مقابلةً للرأسمالية، ومن ثم إلى انحسار الاستعمار هذه اللحظة لم تستطع الحركةُ الشيوعية التقاطَها، فالتقطتها قوى في الجيش نتيجةً للفراغ السياسي القائم

والفرضية هنا ـ وهذا هو المنطلق **الثالث** ـ تقوم على مفهوم «عدم مطابقة» الحركة الشيوعية للواقع فإذا كانت حركةُ الواقع تَدْفع نحو تفجُّر التناقضات والوصول إلى لحظة حلِّها، فإنّ السياسة العامة التي كانت تتّبعها الحركةُ الشيوعيةُ العربية لم تكن تَسمح بأن تلعب دورًا محوريًا في هذا الحلّ، على عكس الحركة الشيوعية في الصين والهند الصينية وكوريا وكوبا (ولنتذكّر الفارقَ بين الحزب الشيوعي الكوبي، الذي كان يتّبع سياسةً مطابقةً لسياسة الحركة الشيوعية العربية، وحركةِ فيدل كاسترو التي كانت أقربَ إلى الحركة الشيوعية الصينية والهند الصينية). وإذا كانت مهمة الحزب هي وعي التناقضات وتحديد موقعه فيها انطلاقًا من تعبيره عن طبقة محدَّدة (أو عن تحالف طبقي معين)، فإنّ تحديد الأهداف العامة وآليات تحقيقها هو الذي يشير إلى المطابقة، ويؤسِّس من ثم لأن يصبح نشاط الحزب فاعلاً ومؤثِّرًا في الوصول إلى الانتصار. أما حينما تتشوَّش الرؤيةُ وتضيع الأهدافُ أو تتقزّم، فإنّ نشاط الحزب لن يساعد على تصعيد التناقضات من أجل حسمها لصالح انتصار طبقات جديدة تسعى إلى تحقيق رؤيتها في التطوّر

مستويات عدم المطابقة مع الواقع

يُمْكن تلمُّس ثلاثة مستويات من عدم المطابقة، سوف أبحث فيها بتكثيف، مشيرًا إلى الأساس الذي أفضى إليها

المستوى الأول هو وعي الواقع العالمي. فانتصار الرأسمالية في أوروبا جعلها «المثال» لكل الأمم التي تخلّفتْ، إذ لم يعد

* ـ كاتب فلسطيني مقيم في سورية

استمرارُ «العصر الزراعي» ممكنًا، كما لم يعد التطوُّر ممكنًا دون تحقيق منجزات الرأسمالية التقنية (الصناعة) والسياسية (الدولة المدنية الحديثة المؤسَّسة على مبدإ الدولة/ الأمة).

لكنّ الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر أَوْجدت التكوينَ العالمي (الاقتصادي، السياسي، العسكري) الذي يَمْنع تكرارَ التطوُّر الرأسمالي في الأمم التي تخلَّفتْ. وسنَلْحظ هنا أنّ البلد الأخير الذي تطوّر نحو الرأسمالية كان اليابان نهايةَ القرن التاسع عشر، في حين فَرضت الرأسمالية على الوطن العربي في الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر (تجربة محمد علي باشا) أن «يتطوّر» في إطار هيمنة المراكز وبما يحقِّق مصالحَها. وبهذا كانت الرأسمالية تَخْلق عالمًا على صورة مصالحها بحيث تبقى الأممُ المتخلِّفةُ زراعيةً ومنتجةً للمواد الأولية فقط وسوقًا للسلع المصدَّرة من المراكز، وتبقى محافظةً على تفككها وعلى سيطرة الفئات التقليدية فيها

إنّ تحوُّل الرأسمالية نمطًا عالميًا أَجْهض إمكانيةَ إعادة إنتاجها في الأمم التي لم تكن قد ترسملتْ بعد. فقد غدت قوّة معوِّقةً، وفعلاً داخليًا يكرِّس البنى التقليدية ويواجه الأفكارَ والبنى الجديدةَ (الرأسماليةَ المصدر) ولقد تحقَّق ذلك عبر الاستعمار حتى أواسط القرن العشرين، ثم عبر الهيمنة الاقتصادية المؤسَّسة على اللاتكافؤ الاقتصادي، السياسي والعسكري ولهذا تكيّفت الفئاتُ الرأسمالية الناشئة في الدول المتخلِّفة، والمنبثقةُ من الإقطاع والمتداخلة معه، مع التكوين الرأسمالي المهيمن عالميًا، عبر النشاط في قطاعات التجارة والخدمات والمال، نازحةً عن القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة (سوى تلك التي تنتج موادَّ أوليةً)؛ وهذا ما جعل مصالح تلك الفئات الرأسمالية الناشئة تتعارض مع تحقيق «الثورة الديموقراطية» وبناءِ الحداثة التي تشكّلتْ في أوروبا.

هكذا ارتبط تحقيقُ التطوّر الاقتصادي (بناء الصناعة) والمجتمعي في تلك البلدان بالقوى المناهضة للرأسمالية، وعلى رأسها الطبقة العاملة (رغم جنينيّتها)، وبالماركسية التي غدت الأساسَ النظري لرؤية العالم ولتحويله، لكنْ في إطار تحالفٍ طبقيٍّ واسع يضمّ الفلاحين والفئات الوسطى المدينية، ومن أجل تحقيق المهام الديموقراطية (التي هي عتبةُ الانتقال إلى الاشتراكية) والحقّ أنّ هذه هي الفكرة التي توصّل إليها لينين نهايةَ القرن التاسع عشر، وعلى ضوئها حَوَّلَ مهمات «الحزب الشيوعي» من التحقيق المباشر للاشتراكية إلى تحقيق «الثورة الديموقراطية» التي كان يَسِمُها بأنّها «برجوازية الطابع،» أيْ تلك التي حقّقتْها البرجوازيةُ في دول أوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) ثم في الولايات المتحدة واليابان.

ولقد أوضحتْ تجاربُ القرن العشرين هذه المسألة بوضوح شديد، إذ استطاع الحزبُ الشيوعي المنتصر أن يحقّق المهمات الديموقراطية (بناء القوى المنتجة وتحقيق الحداثة) رغم أنّه كان يَطْرح على نفسه مهمةَ تحقيق الاشتراكية التي فشل في الوصول إليها بعدما أَنْجز التطوّرَ الضروريَّ لتحقيقها. وهذا هو الأساس العام الذي بات يميِّز الحزبَ الشيوعي الثوري عن «الحزب الشيوعي» الإصلاحي، ولقد انتصرت الأحزاب التي انطلقتْ منه (الصين، جنوب شرق آسيا، كوريا، وكوبا). وبهذا بات من «المبادئ» أن تحقِّق الأحزابُ الشيوعية المهماتِ «البرجوازية» رغمًا عن البرجوازية ذاتها، بل وعلى جثّتها أيضًا.

في الوطن العربي سنَلْمَس أنّ صيغةً أخرى حَكَمت الأحزابَ الشيوعية منذ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين. فقد تمظهر «عدمُ المطابقة» الأوّل هذا في المراهنة على انتصار «الثورة الديموقراطية البرجوازية،» أيْ تلك «الثورة» التي تقودها البرجوازيةُ «العاجزة والمتردِّدة والجبانة» حسب تعابير ماركس ثم لينين. فقد كانت «وليدةَ» الإقطاع و«لقيطةَ» المراكز الرأسمالية، وكانت من ثم متكيّفةً مع مصالح رأسماليات المراكز ومدافعةً عن سياساتها. لقد دافعتْ عن المشروع البرجوازي الذي كان مشروعًا وهميًا، وبالتالي سارت خلف سراب أَخذَ يتباعد يومًا بعد آخر. وحين تفاقمت الأزمة وحانت «لحظةُ التحوّل،» لعبت الفئاتُ الوسطى الريفية هذا الدورَ تحت يافطة «الاشتراكية،» فالتحقتْ تلك الأحزابُ بها لكي تحقِّق ـ وإيّاها ـ «اشتراكيةً» لم تَعْدُ أن تكون اشتراكيةَ البرجوازية الصغيرة، التي لا تفعل سوى التمهيد للتطوّر الرأسمالي ـ وهو تطوُّر بدا بدوره مجهَضًا. وإذا كانت هذه التجربة قد حَقّقت الخطوةَ الأولى التي تتمثّل في تدمير البنية القديمة، فقد فشلتْ في تحقيق المهمات الديموقراطية. وكان ذلك نتيجةَ المصالح الخاصة التي تَحْكم الفئات التي انتصرتْ، وعدم جذرية تناقضها مع الرأسمالية، إذ إنّها تَسْعى للترسمل أساسًا، رغم أنّها حقّقتْ بعضَ التقدُّم في المستوى المجتمعي.

لقد كانت الفرصة مهيّأةً لانتصار ممكنٍ أواسطَ القرن العشرين، لكنْ ضيَّعتْه السياسةُ التي انتهجَتها الحركةُ الشيوعية الداعمةُ لانتصار البرجوازية من أجل تحقيق التطوّر الرأسمالي. فقد كانت التطوّرات اللاحقة بعد انتصار الفئات الوسطى تلغي أساسَ وجود الحركة الشيوعية، وتنهي دورَها الفعليّ، ذلك لأنّ

التحوّلات التي حدثتْ (الإصلاح الزراعي، التصنيع، التحديث) أنْهت القاعدة الاجتماعية التي كانت تعتمد عليها تلك الحركة، وبهذا أخذ وجودها يتقلّص، ثم أخذت تتفكك نتيجةً لتصاعد تناقضاتها الداخلية (غير السياسية في الغالب)، إلى أن تحوّلت مجموعاتٍ منعزلةً ومتناقضةً وهامشية.

المستوى الثاني هو وعي الواقع العربي. تمثّلَ الشكلُ الآخرُ من «عدم المطابقة» في القفز عن المشروع النهضوي العربي الذي أصبح هدفَ الحزب الشيوعي السوري اللبناني أواسط ثلاثينيات القرن العشرين. ذلك أنّ «انقلابًا» تحقّق بعد ذلك (سنة ١٩٣٧) قلّصَ الثورةَ الديموقراطيةَ إلى ديموقراطية نيابية، واختزَلَ التطوّر إلى تطوّر رأسمالي، وتراجعت الدعوةُ إلى العلمانية، وتقزّم مشروعُ التحديث إلى شكله البرجوازي (الذي كان رثًا أصلاً). كما أنّ ذلك «الانقلاب» همّش المسألةَ القومية وأحالها مشروعًا قُطْريًا. وهكذا تحوّلَ المشروعُ النهضوي العربي الذي باتت تحمله الطبقات الشعبية والحزب الشيوعي إلى مشروع تحديث برجوازي في إطار قُطْري.

وإذا كان مسارُ التطوّر الرأسمالي العالمي يسير نحو تشكيل الدولة/الأمة أو الدولة القومية، وبات الشعورُ القومي عنصرَ فِعل في كل الأمم الناهضة بحيث غدت الدولةُ القوميةُ هي «حجرَ الزاوية» في العلاقات الدولية، فإنّ تكيُّف الحركة الشيوعية مع دور البرجوازية أدى إلى التكيُّف مع رؤيتها وسياساتها القائمة على أساس التوافق مع التجزئة التي أوجدها الاستعمارُ في اتفاقات سايكس ـ بيكو.

لقد كانت القضية القومية قضيةً أساسيةً في الواقع العربي، وعلى حلِّها يتوقف التطوُّر العربي العام. ذلك لأنّ تحقيق الاستقلال الفعلي والتطوّر الاقتصادي كانا يرتبطان بتحقيق الوحدة القومية. كما أنّ الشعور القومي شكّل جزءًا جوهريًا من حركة الواقع نفسه، إذ إنّه كان أساس استقطاب حقيقيٍّ لدى الطبقات الشعبية التي راحت تَلْمس «بغريزتها» مدى الترابط بين تطوير وضعها والوحدة القومية، وهذا ما جعلها تنتظم في أحزاب الحركة القومية ـ التي حاولتْ أن تعبِّر عن ميل إلى تجاوز الشكل الرأسمالي الذي تشكّل في النصف الأوّل من القرن العشرين، وأن تَسْعى إلى فتح أفق التطوّر الرأسمالي القائم على بناء القوى المنتجة (وخصوصًا الصناعة)، وأن تعبّر عن مشكلات الطبقات الشعبية آنئذ

إذن كانت المسألة القومية عنصرًا جوهريًا في الواقع، ومن ثم كان يجب أن تكون **جوهرَ** الرؤية والبرنامج (كما كانت قبل سنة ١٩٣٥ في الحزب الشيوعي السوري اللبناني)، وأن تتداخل مع السعي إلى تحقيق الاستقلال والتطوّر ومواجهة المشروع الصهيوني. لكنّ الحركة الشيوعية انطلقتْ من «الأمر الواقع،» الذي هو التجزئة، وتأسستْ كأحزاب قُطْرية. ولم تكن المسألة القومية تعني بالنسبة إليها سوى الميل التضامني والتعاطف العام، ولم تكن أساسَ نشاطها ومنطلقَ رؤيتها لتحقيق التطوّر والحداثة.

لهذا تصدَّرت الحركة القومية الواجهةَ حيث فشلتْ هي، وكان ذلك سببًا جوهريًا في تهميشها، وفي النهاية المفجعة التي آلت إليها، وآل إليها الوطنُ العربيُّ كذلك لقد توضَّح ميلُ العرب إلى تأسيس الدولة/الأمة منذ القرن التاسع عشر، وخصوصًا منذ بدء نشوء الحركة الفكرية التي عبّرتْ عن عصر النهضة، ومن ثَمّ بدْءِ نشوء الأحزاب القومية وحين مالت البرجوازية الناشئة إلى التكيّف مع السياسات الاستعمارية وتخلّت عن المشروع النهضوي، عمل الشيوعيون على حمل راية ذاك المشروع كما على حمل راية التطوّر والاستقلال، فغدوا قوّةً فاعلةً في الواقع. لكنّهم عادوا إلى اتّباع سياسات معاكسة، الأمرُ الذي أخرجهم من صيرورةٍ كانت ستجعلهم القوّةَ الحاسمةَ في الصراع المتفاقم ضدّ الاستعمار والإقطاع والبرجوازية.

المستوى الثالث هو الثورة أو الإصلاح. لما كانت الحركة الشيوعية قد نَشطتْ كمساعد للبرجوازية في سعيها إلى الهيمنة، كما نشطتْ في الإطار القُطْري الذي بدا لها شكلاً نهائيًا، فإنّها قد اختارت منطقَ «الإصلاح» أو المنطق السلمي و«الديموقراطي» والمطلبي والتفاوضي، ونبذت «العنفَ» و«الثورةَ» والتغييرَ الثوري.

لقد تقلّصتْ مسألةُ الاستقلال عندها إلى مسألة مفاوضات و«نضال سلمي» و«ضغط.» كما أصبح الهدف المركزي هو الديموقراطية، وسيطر أسلوبُ «النضال الديموقراطي» في إطار الدعوة إلى حياة نيابية سليمة وانتخابات ديموقراطية. ومن ثَمّ أصبح «النضال المطلبي» هو المسيطر في الريف (ضدّ الاقطاع)، وفي المدينة (ضدّ البرجوازية) لهذا غابت الشعارات «الطفولية» عن سياسات الحركة، كما غاب هدفُ «السلطة السياسية،» وغاب البرنامج الذي يعبّر عن رؤية الحركة للتطوّر الاقتصادي الاجتماعي. فقط طغت «المطالبُ الشعبية» ـ وهذه المطالب أساسية حقًا للطبقات الشعبية لكنّ تحقُّقها يفترض أن تصبح تلك الطبقات **هي** السلطة، لا أن تطالب الطبقةَ المسيطرةَ بالتنازل المحدود والبسيط عن فُتات أرباحها

ولما كانت السيطرة الإمبريالية (المباشرة أو عبر الفئات الكومبرادورية المحلية) تقود إلى تصعيد التناقض الطبقي، وتَدْفع إلى أن تنتصر القوى المعبِّرةُ عن الطبقات الشعبية، فقد بدا الميلُ «الديموقراطي المطلبي» ميلاً لا لزوم له: يُمْكن أن يفيد حين تَهْمد التناقضات موقّتًا، لكنّه يَخْرج من دائرة الصراع حالما تتفاقم التناقضاتُ وتصبح بحاجة إلى قوّة تَحْسمها.

وفي حين واجهت الحركة الشيوعية في الصين والهند الصينية وكوريا وكوبا الاحتلالَ والفئات الكومبرادورية بـ «حرب الشعب» وبالإصرار على الانتصار، ظَلّ «النضال السلمي» هو طريق الحركة الشيوعية العربية، وظلّت تؤسِّس سياساتها على المناشدة والمطالبة. وانتقادنا هذا لا يعني أنّ «النضال السلمي» محظور، بل يعني أنّه يُمْكن أن يكون شكلاً من أشكال النضال في لحظة محدَّدة، لأن للنضال أشكالاً متعدِّدة أخرى. وعليه، فإذا كانت الظروف التي يؤسّسها الوجودُ الاستعماري، ومن ثمّ سيطرة فئة كومبرادورية وهيمنتها، تَفْرض تفاقُمَ الصراع ووصولَه حدَّ الانفجار، فإنّ السياسات السلمية والمطلبية سوف تبدو رخوة وهزيلة وغيرَ مطابقة للحركة الواقعية، الأمرُ الذي يَفْرض انعزالَ الحركة الشيوعية وتهميشَها، بحيث تلتحق الطبقاتُ الشعبيةُ بالقوى «الأكثر جذريةً» وصراعيةً.

خاتمة: لماذا هذا التناقض بين سياسات الحركة الشيوعية وحركة الواقع؟

عادةً ما يشار في الردّ على هذا السؤال إلى المصالح الطبقية لكنّ المسألة هنا تتعلّق بالخطإ المعرفي. إذ أفضى تبلورُ «الماركسية السوفييتية» أواسط ثلاثينيات القرن العشرين إلى صياغة سياسات مناقضة للماركسية التي أدّت إلى انتصار ثورة أكتوبر (الاستراتيجية اللينينية) وقد انطلقتْ هذه السياسات من مصالح الدولة السوفييتية فأعادت إنتاجَ الرؤية التي نَبَذَها لينين، وأعني رؤيةَ «الأممية الثانية» (وبليخانوف والمناشفةِ في روسيا) فتكرّست الرأسماليةُ مرحلةً ضروريةً وحتمية، وطغت الأمميةُ على الأمة (أيْ على المسألة القومية) من أجل الدفاع عن «وطن الاشتراكية الأوّل،» وأصبح القبول بقيادة البرجوازية لـ «حركة التحرّر» مسلَّمةً. لكنّ هذه الرؤية أسّستْ لـ «تكوين طبقي» يعبِّر في الغالب عن الفئات الوسطى المدينية، وعن الوعي الجنيني لقطاعات من الطبقة العاملة ـ وهو وعي يتوافق مع «العدمية القومية» و«النضال المطلبي.» وفي هذا الإطار لم تستطع الحركةُ استقطابَ الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، ولا الطبقة العاملة (وإنْ كان لها وجود فيها).

إنّ برنامج الحركة الشيوعية العربية الذي طُرح منذ نهاية الثلاثينيات لم يكن يعبِّر عن المصالح الحقيقية للطبقات الشعبية، بل عبَّر عن الميول البرجوازية الهادفة إلى تحقيق التطوّر الرأسمالي، في وضع كان فيه هذا التطوّرُ الرأسمالي مستحيلاً. وبهذا قاد الخطأُ المعرفيُّ إلى تكوين بنيةٍ لها مصالحُ طبقيةٌ متوافقةٌ ـ في الجوهر ـ مع الرأسمالية الناشئة ولقد انتهت هذه البنية واقعيًا في اللحظة التي سقطتْ فيها الرأسماليةُ بانتصار الفئات الوسطى الريفية (عبر الانقلابات العسكرية)، لكنها ـ عبر الضغط السوفييتي ـ التحقتْ بالسلطة الجديدة «الاشتراكية،» وأصبحتْ تابعًا لها، تبرِّر سياساتِها وتدافع عن توجّهاتها (سوى استثناءات معدودة)

لقد أفضى اعتناق الحركة الشيوعية العربية للماركسية السوفييتية (أو الستالينية) إلى أن تؤسّس وعيًا مفارقًا للواقع، وإلى أن تتنحّى عن دورها الذي فرضه تحوّلُ الرأسمالية في المراكز إلى نمط عالمي كما أَفْضى إلى أن تبقى تراهن على «أوهام،» وتتعلّق بالفئات المسيطرة وتركن في ذيلها لقد حَكَمَها منطقُ أنّ دورها هو «عقلنةُ» سياسات الطبقة المسيطرة، وتقديمُ المشورة لها، لا الضغطُ عليها لفرض تغييرات ضرورية، ومن ثَمّ لفرض التغيير الشامل وهذا يَفْرض البحثَ في طبيعة «ماركسية» هذه الفئات من جهة، من أجل تحديدِ تفارُقِها عن ماركسية ماركس/ إنجلز ولينين وماو تسي تونغ وغرامشي ولوكاش كما يَفْرض البحثَ، من جهة أخرى، في رؤيتها لارتباطها الطبقي، ومدى انعكاس برنامجها «البرجوازي» على تحوّل علاقتها الطبقية بالطبقة العاملة والطبقات الشعبية، انتهاءً بتأسيسها تنظيمًا استبداديًا لا يتشكّل كفاعل معها ينظِّمها ويقود نضالاتها، بل كمؤسّسة مستقلة خارجها، تحاول أن تستقطب منها أو تحرّض على النشاط الضروري فقط لخدمة تكتيك «المؤسّسة» هذه.

دمشق